

والراجح قول ابن رشد لا حق له كالحال ثم اثن  
 الاخر في البيع من ائمة المولى الاعلى من الاستغناء  
 اذ لا يملكه الموصون او اعتق عنه ملكه وقدم في  
 الجميع الشقيق على الاصون لان اصل هذا  
 الحضانة الشفقة والولى يتعاهد واقترع  
 المتساوون من كل وجه وان ساكن من انتقال  
 له الاول المنتقل عنه فلا حق له كجدة ساكنة اما  
 تزوجت وشهد الحاضن الكفاية الشرعية  
 وتضمن العقل والامانة بل وحزر المكان حين خيوط  
 النفس او المال وهو محمول عليها حتى يثبت خلافها  
 وعكس الاصون يوجب عدم حضانة بين وكل ما يوجب  
 عادة ولو قام بالمحضون لزيادة الاجتماع كما سبق  
 في عيوب النكاح لا يلوع وانما هو عند المال وحفظه  
 ويندرج في الكفاية السابقة وصحية في حيز النكاح  
 ولم اكن يقول في الام ولو اتمه لولا ان يتوهم ان خصومة  
 لها ولم اصدق ذلك لان ما بعده لا يوجب مما هنا عليه  
 انه وقع في مكرهه واسلام وضع الكافر ان خبيث  
 لمسلم وشهد الذكر مصاحبة انى تحضيه وكونه  
 محرما للطهارة والائى ان لا تدخل عن الولاية  
 له فلا يضر الولى ولو على المال غير محرم فلا يضر المحرم  
 ولو لا حضانة له كالحال الا ان لا يتقبل الولد او غيره  
 غيرها استثنى من المفهوم او يعلم بوجهها بالقرينة  
 وتيسرت العام فلا حق له كان ثابت بموت  
 طلاق

حيث يتصور ذلك في الاموال والاشقوق

طلاق قبل قيامه وهل سقوط حق الاثني بالدخول  
 ولو وصية او تفريط مسكن روايتان والمولى  
 احده ويسقط حق الحاضنة ان سافر ثقلة لا يثبته  
 الرجوع **وطبق عليها** وكذلك تخلو هي انما لا تزيد الثقلة  
 لتأخذ سنة **برد** لا اقل وقول الاعلى وظاهرها  
 برد في ضعيف في امان في المسافة والمنتقل اليه برا  
 او حرا وان رضيعا قبل غيره ولها السفر معه  
 وسفرها كذلك ثقله سنة برد مسقط فلا تأخذه  
 ولا تعود الحضانة بعد الاسقاط للغير بمحض او  
 لا او الطلاق وقد سقطت بالدخول او **فسخ ما**  
**يدير الحد** ولو متفق عليه الا ما لا يدروه كالعدم  
 فلا يسقطها بل تعود بعد زوال نحو المهر والخبر  
 والسفر والحاضنة قد ينقض نفقته وليس للان ان  
 يقول بان يياكل عذكي ويرجع للمسقة **والسكنى**  
 عطف على قبض فمأى الحضانة ينظر الحاكم فيهما  
**ولا اجرة للحاضن** على الحضانة **باب البيع**  
 ويطلق على الشراء وجعل منه ابن حبيب لا يبيع احدكم  
 على بيع احبه الباجي ويبيع على ظاهره لغير ترخيص  
 وله مندوب انظر **بن** وفي **سب** على الاربعين النونية  
 تفسيره بان يتولى المشتري في ايام الخيار وترك  
 السلعة وانما يبيع احسب منها مثلا **بمؤبد**  
 الرضى دخل فيه المعاوضة في حقه وجليل حيث افادة  
 عرفا كما في **بن** ومن جانب لا يلزم قبل الاخر فيجوز

الايان يدعى الا  
 اية لا يرد قوله على  
 في قوله عليه فان  
 كما في بيعه من  
 وانما في قوله  
 حجازي